الناقل الرسمي لمهرجان «هلا فبراير»

«رينو البابطين» تواصل تقديم أفضل العروض على سياراتها

ذكرت شركة عبدالمحسن عبدالعزيز البابطين، الموزع المعتمد لسيارات «رينو» في دولة الكويت، باستمرار عرضها المثير، ضمن فعاليات حملة «البابطين» هلا فبراير»، والتي تشهد إقبالا كبيرا من العملاء.

ويتيح العرض الفرصة لأول 100 عميل، للحصول على جوائز عديدة، وتشمل جوائز نقدية، وحماية الهيكل وتظليل الزجاج، وتذاكر طيران، وقسائم وقود، وهواتف أو قسائم «البابطين». ويشمل العرض أيضا كفالة لمدة 10 سنوات، أو 000500 كيلومتر، إضافة إلى تسجيل مجاني، وتأمين ضد الغير على جميع موديلات «رينو». ويتضمن العرض سيارتي «رينو» الجديدتان كليا «رينو كوليوس» و«رينو تاليسمان»، إذ تعد «كوليوس»، الموديل الأحدث في عائلة «رينو»، التي أعيد تصميمها لتحمل بصمات سيارات الدفع الرباعي الكاريزمية لدى العلامة، والتي تلبي متطلبات العملاء من جميع الفئات. وأشارت شركة رينو البابطين إلى أن هذا العرض ورعاية فعاليات «هلا فبراير»، يشكلان فرصة لتعزيز الثقة والولاء بين «رينو» وعملائها في السوق المحلي، مؤكدة أنها تسعى لتصميم عروض تلبي احتياجات العملاء كافة، وتمنحهم تجربة لا تنسى لدى شراء السيارات الجديدة من معارضها.

خلال برنامج تدريب الصحافيين الاقتصاديين

بخعازي: «المركزي» الجهة الأسرع محليا في توفير البيانات المحدثة

- دول الخليج قادرة على مواجهة تراجع أسعار النفط رغم صعوبة الأمر
- مياه الاقتصاد تعود أخيرا لمجراها الطبيعي من بعد أحداث 2008
- كنفاني: 3.6 بالمئة نمو الاقتصاد الكويتي في 2016

الدكتور الياس بخعازي

نمر كنفاني

قال كبير الاقتصاديين في ادارة البحوث في بنك الكويت الوطني الدكتور الياس بخعازي إن الحصول على الإحصائيات في الكويت مازال أمرا صعبا، وان كان قد تحسن قليلا بالآونة الأخيرة، مشيرا الى إن بنك الكويت المركزي يبقى الجهة الأسرع في توفير البيانات المحدثة.

واستعرض بخعازي خلال البرنامج التدريبي الذي ينظمه البنك للصحافيين الاقتصاديين العاملين في وسائل الاعلام المرئية والمكتوبة، والتي بدأت في 22 أكتوبر الماضي وتمتد الى ابريل المقبل، أهم المتغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي خلال العام الماضي منوها الى أن مياه الاقتصاد تعود أخيرا لمجراها الطبيعي من بعد الأزمة العالمية في 2008.

وأكد أن دول الخليج قادرة على مواجهة تراجع أسعار النفط رغم الصعوبات، حيث تشير التوقعات إلى بقاء النمو غير النفطي الحقيقي قريبا من 3.0 بالمئة على مدى السنتين القادمتين بقيادة كل من قطر والإمارات والكويت.

وأضاف إلى أن أسعار النفط سترتفع تدريجيا خلال العام 2018، وستتوقف عن الارتفاع نتيجة اعتدال النمو العالمي وعودة انتاج أميركا، منوها الى أن العجز في موازنات دول الخليج سيتقلص والسيولة ستتحسن بعد التعديلات الأخيرة، إذ تتمتع تلك الدول بأوضاع مالية متينة وذلك إثر قوة احتياطاتها وتصنيفاتها الائتمانية ومستويات الدين المنخفضة.

ونوه الى أن من أهم المخاطر والمخاوف خلال الفترة المقبلة هي التعزيز المالي وترشيد الإنفاق الذي تم البدء به ولكن بوتيرة بطيئة، وتباطؤ تنفيذ الإصلاح والتنويع الاقتصادي فضلا عن الأوضاع الجيوسياسية وانعكاسات توجهات الإدارة الأميركية الجديدة على المنطقة.

وأشار بخعازي الى التوقعات بنمو الاقتصاد وذلك بدعم من قوة الأوضاع المالية والإصلاحات الحكومية التي قد تتفاوت في سرعة تنفيذها من دولة لأخرى، لافتا الى إن النمو يتلقى دعما من إنفاق الحكومات والإنفاق على المشاريع بدعم من قوة الأوضاع المالية.

وأكد إن الإصلاحات وإشراك القطاع الخاص من أهم عوامل دعم النمو والوظائف والإيرادات والاستدامة المالية مستدركا أن «الدول التي تطبق إصلاحاتها بالشكل الصحيح ستشهد انتعاشا وتتفوق».

وأوضح أن الأولويات في دول المنطقة ستتركز على بيئة الأعمال والانتاجية والتوظيف والقوى العاملة (كالتدريب والتعليم والمرونة) كما إن المخاطر ستتمثل في تباطؤ وتيرة تنفيذ السياسات أو صنع سياسات غير ملائمة، متوقعا المزيد من التحسن في اقتصادات العالم في 2017 بعد اعتدالها خلال العامين 15/16.

وقال إن عوائد السندات السيادية وأسواقها ستبقى جاذبة مع تقلص الفارق عن السندات الأميركية وذلك في ظل ارتفاع أسعار النفط في أواخر 2016 ، منوها الى إن الصكوك والسندات في دول مجلس التعاون تشهد نشاطا في الآونة الاخيرة.

وعن سوق المشاريع ذكر بخعازي إن حكومات المنطقة قللت من بعض المشاريع كالسعودية لكن نموها مستمر في بقية الدول، مشيرا الى أن احتياطات دول الخليج وحجم صناديق الثروة السيادية فيها والتي تتصدرها الكويت.

ولفت الى أن مخاوف الإنكماش الأسعار في أميركا ومنطقة اليورو تتلاشى كما إن التضخم لا يشكل خوفا حتى الآن والبنوك المركزية تخفف تحركاتها التحفيزية.

واستطرد قائلا : أسعار الفائدة في أميركا وبريطانيا ترتفع فى حين يوجد القليل من الضغوطات أمام أوروبا واليابان كما إن التضخم في اليابان والصين أقل من المعدلات المطلوبة.

وحول نمو اقتصاد منطقة اليورو وأميركا، قال بخعازي «هناك ثبات في النمو وتراجع في المخاوف في ظل التركيز على السياسات المستقبلية. أما في الصين فإن معدل النمو الاقتصادي يقترب من 6.5 بالمئة مع وجود مخاطر واستقرار فى اليابان عند 1 بالمئة مع الحاجة للمزيد من الدعم.

وأشار الى أن التوقعات بتحسن أسعار النفط خلال 2017 قد تصل إلى 65 دولار للبرميل في أواخر 2018 وزيادة قدرة دول الخليج على التأقلم مع الأسعار مستقبلا منوها الى إن مجلس الاحتياط الفيدرالي الأميركي رفع الفائدة بواقع 25 نقطة أساس في 2015 و2016 ويتوقع الاحتياط الفيدرالي رفعها ثلاث مرات في هذا العام.

الاقتصاد الكويتي

من جانبه، توقع الاقتصادي الأول في بنك الكويت الوطني نمر كنفاني أن يسجل الاقتصاد الكويتي نموا بنسبة 3.6 بالمئة في 2016 بدعم من المشاريع، وذلك على الرغم من تراجع نمو انفاق الاستهلاك، مرجحا ثبات الناتج المحلي النفطي الحقيقي في 2017 مع التزام الكويت بتطبيق قرار منظمة أوبك بخفض الإنتاج، منوها في الوقت ذاته الى إن الانفاق الرأسمالي الحكومي قد يكون الدافع وراء النمو غير النفطي.

وأضاف إن التضخم في الكويت يبلغ 3.4 بالمئة خلال نوفمبر ويسجّل ثباتا في معظم المكونات، منوها الى اعتدال نمو الائتمان في نوفمبر إلى 4.4 بالمئة وتسجيل القروض الشخصية نموا قويا.

وأشار الى إن قطاع المستهلك بدأ في التباطؤ مع ضعف المعنويات والثقة ، على الرغم من استمرار الدعم من التوظيف مبينا إن ضعف المعنويات كان الدافع الأساسي لهذا التغيير منوها الى إن ثقة المستهلك تراجعت في النصف الثاني من 2016 وفقا لتقرير أراء للاستشارات.

واستعرض كنفاني الركود الذي شهده القطاع العقاري العام الماضي والتراجع فى الأسعار خصوصا في القطاعين السكني والاستثماري، لافتا الى إن أداء الأسهم تفوق خلال الربع الرابع من العام 2016 مع تحسن في حركة التداول.

ونوه الى استمرار العجز المالي للدولة مع إمكانية السيطرة عليه خلال العامين الجاري والمقبل، وذلك في ظل تحسن أسعار النفط. مشيرا إلى برنامج إصدار السندات الدينارية وتوجه الحكومة لإصدار السندات الدولارية بقيمة تصل الى 10 مليارات دولار مما يخفف الضغط على السيولة المحلية والاستفادة في الوقت ذاته من نسبة الدين المتدنية وأسعار الفائدة العالمية المنخفضة.

«التجاري» يقدم عرضا مميزا مع مجموعة كيا للسيارات

يعلن البنك التجاري الكويتي عن تقديم عرض مميز على سيارات كيا الكورية ذات الجودة العالية بالتعاون مع شركة عبدالعزيز العلي المطوع الوكيل المعتمد لسيارات كيا في الكويت ويشمل العرض حصول المشتري على صيانة مجانية لمدة سنة أو 20،000 كم أيهما أقرب وحماية وتظليل السيارة و5 سنوات خدمة مساعدة على الطريق وكفالة 10 سنوات.

شعار البنك التجاري الكويتي

ومن المعروف أن البنك التجاري الكويتي يسعى دوما إلى تقديم خدمات تمويلية وعروض مميزة لعملائه من خلال التعاون والدخول في شراكة مع العديد من الجهات والشركات التي توفر للعملاء منتجات وخدمات ومزايا رائعة وفريدة.

وشركة كيا للسيارات تعد أحد أكبر مصنعي السيارات في كوريا الجنوبية. وقد شهدت الشركة نموا ملحوظا في حجم موديلاتها خلال السنوات الماضية ما جعلها تتناسب من العملاء الباحثين عن الراحة والأداء المتميز كما أن سيارات كيا تتميز بالنوعية الفريدة وباتت من السيارات المثالية في العالم نظرا لجودتها العالية.

إيذانا ببدء الاحتفالات باليوم الوطني وذكرى التحرير

محافظ العاصمة يثمن مشاركة «بيتك» بمراسم رفع العلم

ثمن محافظ العاصمة الفريق متقاعد ثابت المهنا مشاركة بيت التمويل الكويتي «بيتك» في مراسم رفع العلم بمناسبة بدء الاحتفالات باليوم الوطني الـ56 وعيد التحرير الـ26، حيث شارك فريق العلاقات العامة في» بيتك» بفعالية رفع العلم إيذانا ببدء الاحتفالات الوطنية، وذلك بقصر نايف وسط حضور كبار الشخصيات على مستويات عديدة، وشهدت الفعالية حضورا جماهيريا كبيرا.

و تأتي مشاركة «بيتك» في الفعالية ضمن مبادراته المتعددة التي تعبر عن حرصه على اداء متطلبات المسئولية الاجتماعية والوطنية والتواصل مع الجمهور.

ويبادر «بيتك» بالمشاركة في الفعاليات والاحتفالات الوطنية ورعاية الانشطة الرياضية ودعم الرياضيين الشباب ضمن المسئولية الاجتماعية التي يرى ضرورة الالتزام بها نحو المجتمع وافراده خصوصا وان «بيتك» الاكثر انتشارا ويتمتع بأكبر قاعدة عملاء، الامر الذي يقوي روابطه بالمجتمع ويعزز الاندماج به ويؤكد هويته المصرفية الاسلامية وريادته في المسئولية الاجتماعية.

جانب من فعالية رفع العلم

صورة جماعية

وفقا لاتفاقية أبرمت بين المعهد وهيئة أسواق المال

«الخليج» يعزز الكفاءة المهنية بالتعاون مع المعهد البريطاني للأوراق المالية والاستثمار

ممثلو المعهد البريطاني للأوراق المالية والاستثمار مع فريق بنك الخليج

يعتبر بنك الخليج رائدا في مجال التميز المهني في خدماته المصرفية من خلال تعاونه المباشر مع المعهد البريطاني للأوراق المالية والاستثمار (سي.اي.اس.اي) وذلك وفقا للاتفاقية التي أبرمت بين المعهد وهيئة أسواق المال في يناير 2015.

وتأتي هذه الاتفاقية بهدف تعزيز إطار تأهيل السوق حيث أنه سيتم تطبيق مؤهلات المعهد على وظائف محددة لدى الأشخاص المرخص لهم من قبل الهيئة.

وبناء على ذلك، قرر بنك الخليج رفع كفاءته المهنية المصرفية من خلال إطلاق سلسلة دورات تدريبية يوفرها المعهد البريطاني للأوراق المالية والاستثمار. وحصل إلى الآن ثمانية وأربعون موظف من قسم الخدمات المصرفية المميزة وقسم إدارة الثروات، على شهادات دولية في مجال إدارة الثروات والاستثمار بالإضافة إلى دورات تدريبية في المدخل الدولي للأوراق المالية والاستثمارات.

وفيما يتعلق بالشهادة الدولية في مجال إدارة الثروات والاستثمارات، فقد تضمنت أساسيات التخطيط المالي وإدارة أصول العميل الخاصة، وإدارة الصناديق، والوظائف الاستشارية والتحليل الاستثماري. أما بالنسبة للدورات التدريبية في المدخل الدولي للأوراق المالية والاستثمارات، فقد وفرت مقدمة واسعة حول قطاع الخدمات المالية، مع التركيز على الاستثمارات من المنظور العالمي، ويشكل هذا التدريب الامتحان الأساسي للحصول على العديد من المؤهلات عالية المستوى في المعهد البريطاني للأوراق المالية والاستثمار.

وكان قد اجتمع كل من السيد/طارق الصالح – مساعد مدير عام الاستثمار في بنك الخليج، والسيد/ مشاري شهاب – مساعد مدير عام الخدمات المصرفية المميزة في بنك الخليج، والسيدة/إسراء الحبيب – مدير العلاقات الخارجية في بنك الخليج، مع فريق المعهد البريطاني للأوراق المالية والاستثمار المشكل من سيمون كولاهين – المدير التنفيذي، ومات كوهان – المدير الإقليمي، وذلك لمناقشة سبل التعاون ووضع الخطة المستقبلية.

وتعليقا على هذه الخطوة ، قال السيد/ طارق الصالح – مساعد مدير عام الاستثمار في بنك الخليج:» يؤكد بنك الخليج تماشيا مع الجهود التي تبذلها هيئة أسواق المال، على تعزيز وتمكين موظفيه للحصول على أفضل الكفاءات لتحقيق نتائج مصرفية فعالة. ومن خلال تعاوننا مع المعهد البريطاني للأوراق المالية والاستثمار، نرتقي بكفاءاتنا لمواكبة الممارسات الدولية ودمجها في أدائنا المصرفي اليومي.»

إن المعهد البريطاني للأوراق المالية والاستثمار هو منظمة غير ربحية تتمثل مهمتها في وضع معايير التميز المهني والنزاهة في سوق الأوراق المالية والصناعة والاستثمار، وتوفير المؤهلات وتعزيز أعلى مستوى من الكفاءة لأعضائها والأفراد والشركات.

«برقان» يهنئ موظفيه الذين أنهوا برامج «معهد الدراسات المصرفية» بنجاح

هنأ بنك برقان 8 من موظفيه، الذين أنهوا بنجاح برنامج التدريب المهني لدى معهد الدراسات المصرفية، وحصلوا على الشهادات خلال الحفل الذي أقيم مؤخرا في غرفة تجارة وصناعة الكويت، تحت رعاية الدكتور محمد الهاشل – محافظ بنك الكويت المركزي، ورئيس مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية.

هذا وقد أكد رئيس مجلس إدارة بنك برقان وعضو مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية، السيد ماجد عيسى العجيل إلتزام البنك بتطوير مهارات الموظفين لديه، مهنئا موظفي البنك الذين أتموا بنجاح برامج معهد الدراسات المصرفية التدريبية المميزة خلال العام 2015-2016، ونالوا شهادات مختلفة بمجال إدارة الائتمان (CCM)، وشهادة إدارة الائتمان متقدم (ACCM)، فضلا عن شهادة مدير فرع معتمد (CBBM).

من ناحيتها، هنأت السيدة هالة الشربيني – رئيس مدراء الموارد البشرية والتطوير لمجموعة بنك برقان موظفي البنك على اجتيازهم للبرامج الاحترافية المعتمدة بنجاح، مؤكدة أن البنك سيواصل سعيه لإختيار أفضل الكوادر المتاحة وذلك ليتماشى مع بيئة العمل المصرفي في الكويت

وأضافت الشربيني أن موظفي البنك هم أقوى أصوله، لافتة إلى أن بنك برقان مستمر في الاستثمار بتطوير برامج تدريبية تساهم في بناء شخصيتهم والارتقاء بأدائهم، وبالتالي منحهم فرص للتطور الوظيفي، معربة عن سعادتها بدعم وتشجيع موظفي البنك الذين سبق وأن تم تنظيم برامج تدريبية مماثلة لهم خلال السنوات الماضية. واعتبرت الشربيني أن بنك برقان يضم فريق عمل متميز يسعى بشكل متواصل لتحقيق أفضل النتائج من خلال العمل الجماعي والمهنية العالية، وهو الأمر الذي يعكس نجاحات البنك المستمرة.

صورة جماعية للمكرمين